



أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على تحقيق التنمية المستدامة "بال تطبيق على الهيئة العامة للرعاية الصحية"

إعداد

د. أحمد مجدى أحمد جنى

مدرس الإدارة العامة

بالمعهد العالى للعلوم التجارية بأبي قير - الاسكندرية

Ahmedgenady1980@gmail.com

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) - العدد (١٤) - يوليو ٢٠٢٥

<https://www.rijs.org/>

معهد راية العالى للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالى رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية



The Impact of Public-Private Partnership on Achieving Sustainable Development

"Applied to the General Authority for Healthcare"

submitted by

Dr. Ahmed Magdy Ahmed Genaidy

Lecturer of Public Administration

Higher Institute of Commercial Sciences, Abu Qir - Alexandria

Ahmedgenady1980@gmail.com

Raya International Journal of Business Sciences

VOLUME (4), ISSUE (14), July 2025

Publisher

Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade in New Damietta

هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار تأثير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على التنمية المستدامة بالتطبيق على الهيئة العامة للأعمال ، إفة الاسماعلية



وقد تم اجراء الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (١٣٩) مفردة من عملاء الهيئة العامة للرعاية الصحية بمحافظة الاسماعيلية.

وقد استخدمت الأساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة البيانات واختبارات الفروض من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS, V23)، مثل النحدر المتعدد وتحليل البيانات (ANOVA)، وقياس صدق وثبات صحة النتائج باستخدام الفا كرونباخ.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة قصور أبعاد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالهيئة محل الدراسة نتيجة ضعف (التخطيط والتنظيم، الكفاءة والجودة، التمويل والاستدامة، رضا المستفيدين) كأحد أبعاد بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكذا قصور التنمية المستدامة بالهيئة محل الدراسة.

واختتمت الدراسة بمناقشة النتائج ودلالاتها، والتوصيات، والدراسات المستقبلية المنبثقة منها.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، التنمية المستدامة.

Abstract:

The current study aimed to test the impact of public-private partnership on sustainable development by applying it to the Public Authority for Health Care, Ismailia Governorate.

The study was conducted on a random sample consisting of (139) individuals from the clients of the Public Authority for Health Care in Ismailia Governorate.

Statistical methods appropriate to the nature of the data and hypothesis tests were used through the statistical program (SPSS, V23), such as multiple regression, data analysis (ANOVA), and measuring the reliability and validity of the results using Cronbach's alpha.

One of the most important findings of the study is the inadequacy of the dimensions of public-private partnership in the local authority as a result of the weakness of (planning and organization, efficiency and quality, finance and sustainability, beneficiary satisfaction) as one of the dimensions between the public sector and the private sector, as well as the inadequacy of sustainable development in the local authority.

The study concluded with a discussion of the findings and their significance, recommendations, and future studies emanating from it.

Keywords: Public-Private Partnership, Sustainable Development

١- مقدمة:

١- مقدمة:

تواجه الأنظمة الصحية في مختلف الدول تحديات كبيرة، ولعل من أبرزها محاربة الأوبئة والأمراض المنتقلة التي انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وقد خلص الخبراء والمختصون في مجال الصحة بضرورة توفير آليات للحد من أثارها، ومن أهم تلك الآليات العمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين وفي كافة المناطق خاصة الفقيرة والريفية، مع الحد من الآثار المالية لعملية الرعاية الصحية المقدمة لهم، ولكي تتحقق التغطية الصحية الشاملة على أرض الواقع يجب توفير الطرق العملية والميدانية لتنفيذها، لعل من أبرز تلك الطرق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الصحي.

وتعد الشراكة في القطاع الصحي إحدى أهم الأدوات المهمة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، ليس فقط على مستوى الأنظمة الصحية المحلية، بل أيضا على مستوى منظمة الصحة العالمية والتي اهتمت بإبراز دور القطاع الخاص في التغطية الصحية الشاملة، ولأن القطاع الصحي العام للدولة لا يستطيع بمفرده توفير الخدمات الصحية في كافة المناطق، وكافة الأوقات فلا بد من مشاركة القطاعين العام والخاص لتحقيق الرعاية الصحية الشاملة وبجودة عالية، وبشكل دائم ومستمر.

وفي مصر يسهم القطاع الصحي الخاص -بشكل ملموس- في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، من خلال مساهمته في توفير الخدمات الصحية بشكل واسع ومنتظم في كافة المناطق وعلى مختلف المستويات، وكذا تمويل النفقات الصحية لكي لا يتأثر المستفيد منها.

٢- الإطار النظري والدراسات السابقة.

تنقسم الخلفية النظرية والدراسات السابقة إلى :

١/٢ المتغير المستقل: الشراكة بين القطاع العام والخاص.

١/١/٢ مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص.

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتلخص أهمها فيما يلي: عرف أحد الباحثين الشراكة بأنها رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم (الرشيد، عادل، ٢٠٢٣، ص ٣)

وعرفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، بحيث تكون الموارد والإمكانات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل منهما (United Nation, 2022, p.3).

ويعرف صندوق النقد الدولي: FMC الشراكة باعتبارها الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة، وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية الأصلية ذات الصلة بالمواصلات وأماكن الإقامة (هشام، مصطفى، ٢٠٢٣، ص ١٧٠٤) ومن خلال المفاهيم السابقة يعرف الباحث الشراكة بأنها نشاط ومجهود تعاوني لتحقيق هدف مشترك، وتحالف المصالح وتقاسم للأدوار والمهام بشكل مستمر، بين القطاع العام والخاص، وفي ضوء ذلك فهي علاقة تعاقدية بين القطاعين حيث يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق أكبر قدرا من العائد من خلال استثمار موارده أما القطاع العام فيسعى دائما إلى تحقيق المنفعة العامة.

٢/١/٢ أسباب وأهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى إنجاز وتشغيل العديد من المشروعات في عدة قطاعات، كالنقل، الاتصالات، الصحة، الطرق والمواصلات، الطاقة، وهناك عدة أسباب جعلت كثير من الدول تعتمد على نظام الشراكة وتتمثل فيما يلي: (مروان قطب، ٢٠٢٣، ص ٨٦ : ٨٧)

- جذب رؤوس الأموال الخاصة- زيادة الإنتاجية والتشغيل، القيمة المضافة والربحية وتطوير اقتصاد الدولة.- إصلاح مشروعات البنية التحتية وإعادة هيكلة القطاع المعني بالشراكة. كما تظهر أهمية الشراكة في العديد من الجوانب يمكن حصرها في النِّقَاط التالية (رشيد فرهاد، ٢٠٢٣، ص ٦٨: ٦٩)

- تصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية.
- تحقيق الأعباء التمويلية عن الدولة ولا سيما في مشروعات البنية التحتية.
- تحسين الخِدْمَات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص.
- إدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب.

ومن خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص فقد تناولت تلك الأدبيات المصطلح بصفة متغير مستقل وتحليل العلاقة فيما بينه وبعد المتغيرات التابعة الأخرى، حيث هدفت دراسة (فرحات، ٢٠٢٤) إلى تحليل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تركيا، وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تمثل إحدى الحلول الفعالة لمواجهة عقبات تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية، مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تناولت دراسة (بو عيسى، ٢٠٢٣) تحليل إشكالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جامعة الجزائر وتأثيرها على إدارة المرافق العامة، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تحسين إدارة المرافق العامة يتطلب إيجاد نموذج متوازن للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث تمثل الشراكة خيارًا استراتيجيًا لتحسين كفاءة الخِدْمَات العامة والاستفادة من خبرات القطاع الخاص.

وهدفت دراسة (بلمهدى، ٢٠٢٢) إلى عرض تجربة ماليزيا في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوصلت إلى أن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ماليزيا نموذج فعال، كما لها أهمية كبيرة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وقد بحثت دراسة (ضوي، ٢٠٢٢) علاقة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إدارة المرفق العام، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تؤثر بشكل إيجابي على تحسين الخدمات العامة، كما بينت نتائج الدراسة أيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة إدارة المرفق العام.

وأكدت دراسة (مصطفى، ٢٠٢١) على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد المداخل المهمة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، التي تعد إحدى الركائز التي تعتمد عليها الدول -خاصة الدول النامية- في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إذا كانت الشراكة أسلوبًا من الأساليب المهمة لإدارة وتنفيذ المشروعات، فإنه لا بد من وجود إطار تشريعي داعم للاستثمار، وذلك بواسطة إصدار قانون لتنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، بما يضمن إزالة جميع القيود البيروقراطية التي تواجه القطاع الخاص، وتحديد الجهات التي تتعامل معه، بما يضمن وجود تنافس بين المستثمرين الجادين في تنفيذ تلك المشروعات.

٢/٢ التنمية المستدامة.

١/٢/٢ مفهوم التنمية المستدامة.

تعد التنمية المستدامة إحدى التوجهات الحديثة التي أصبحت محل اهتمام العالم ومختلف الباحثين لما لها من بعد مستقبلي لدى الشعوب (Gzirishyili, 2024, p. 265)

عرفت التنمية المستدامة بأنها: هي نموذج التنمية الذي يستطيع من خلاله أفراد المجتمع تنمية أنفسهم ومنظمتهم بالطريقة التي تجعلهم قادرين على حشد مواردهم لإحداث تحسين مستمر لمختلف جوانب حياتهم، أي هي تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية، تعتمد على عوامل اجتماعية ومؤسسية. (ليلة، ٢٠٢٣، ص ٨٨)

وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار للبيئة. (عماري، ٢٠٢٢، ص ٤) وعرفت كذلك بأنها التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الجيل الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية (Iqbal, 2024, p.118)

وعرفها البنك الدولي بأنها التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي. (Olssonan, 2023, p. 176)

ومن خلال المفاهيم السابقة يعرف الباحث التنمية المستدامة بأنها التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار من منظور استخدامها للموارد الطبيعي ، التي يمكن أن تحدث بواسطة إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي محورا أساسيًا لها.

التنمية المستدامة هي تنمية ما تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فلها ثلاث أبعاد مترابطة فيما تتناولها الدراسة على النحو التالي: Jacobs, (2023, pp. 57: 59)

أ- البعد الاقتصادي : يقوم على مبدأ تعظيم الرفاهية الاجتماعية والقضاء على الفقر بواسطة ترشيد السياسة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وحفظها، ويركز هذا البعد على الاستخدام الأمثل للموارد للحصول على الحد الأقصى من المنافع في ظل الحفاظ على تنوع الموارد واستخدامها بحيث لا يؤدي إلى تقليل الدخل الحقيقي في المستقبل.

ب- البعد الاجتماعي: الإنسان هو جوهر التنمية لذا يجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، ويركز هذا البعد على الإنسان وعلاقته المتبادلة وعدم التمييز بين المواطنين وتحسين مستوى المعيشة بواسطة التعليم والصحة والمساواة والحرية وأتاحه فرص المشاركة السياسية .

ج- البعد البيئي: تركز الجوانب البيئية للتنمية المستدامة على أهمية الاستخدام الأمثل لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها ، وينظر هذا البعد إلى التنمية المستدامة على أساس استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بأسلوب لا يؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدرتها بالنسبة للأجيال القادمة، بالإضافة إلى المحافظة على رصيد كاف من الموارد الطبيعية.

وتتعدد الأدبيات التي تناولت التنمية المستدامة حيث سعت دراسة (أبراهيم، ٢٠٢٥) إلى معرفة دور استراتيجيات الريادة التسويقية في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق علي المديرين في شركات صناعة الأدوية في مصر، بالإضافة إلى استكشاف نوع وقوة العلاقة بين استراتيجيات الريادة التسويقية والتنمية المستدامة، ومن أهم النتائج التي سعت إليها الدراسة وجود تأثير معنوي لاستراتيجيات الريادة التسويقية المتمثلة في استراتيجية الإبداع واستراتيجية التمييز

واستراتيجية الابتكار واستراتيجية المبادرة علي التنمية المستدامة ، كما هدفت دراسة (الجويسرى، ٢٠٢٥) إلى تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ ، وتوصلت الدراسة إلى أن موافقة أفراد عينة الدراسة على المتطلبات المرتبة بالمؤسسات التربوية والمجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ جاءت مرتفعة .

واتجهت دراسة (هرموزى، ٢٠٢٤) إلى بيان مدى أهمية الذكاء الاصطناعي والاستراتيجيات المتبعة من أجل تحسين الكفاءة واتخاذ قرارات أفضل في إيجاد الحلول للمشكلات المعقدة في مختلف المجالات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية وتحسين القرارات السياسية لتحقيق الاستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة استخدام دولة الإمارات التحليلات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحسين تخطيط المدن وإدارة الموارد بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى تحسين جودة خدمات الصحة والتعليم وجعلها أكثر فعالية ، واتجهت أيضاً دراسة (Al-Adwani, 2023) إلى تحليل العلاقة بين مساواة الجنسين في مجال التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على كيفية تأثير التعليم المتساوي على التنمية الشاملة وتوصلت إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ثم أن تعزيز فرص التعليم المتساوية بين الجنسين يؤدي إلى تحسينات في مجالات متعددة، بما في ذلك الصحة والاقتصاد والبيئة ، وقد هدفت دراسة (Abdel Sattar, 2023) إلى التعرف على فاعلية برنامج تدريبي مبني على أبعاد التنمية المستدامة في تعزيز الوعي بالتغير المناخي وتنمية مهارات التفكير المستقبلي لدى طلاب شعبة الدراسات الاجتماعية في كُليّة التربية، وتوصلت إلى أن البرنامج أظهر فعالية في زيادة الوعي بالتغير المناخي بين الطلاب المعلمين، كما ساهم في تنمية مهارات التفكير المستقبلي، مما يساعد الطلاب على التكيف مع التغيرات البيئية والتخطيط لمستقبل مستدام.

ومما سبق أمكن للباحث أن يستخلص ما يلي :

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث تناول الإطار النظري لكل من المتغير المستقل والتابع للدراسة - تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بواسطة تحليل أثرها على المتغيرات التابعة والتي تمثلت في (تسير المرافق العامة - إنشاء البنية التحتية- التجربة الماليزية) ، وقد تناولت الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة علاقتها بأبعاد (الريادة التسويقية - المشاركة المجتمعية- الذكاء الاصطناعي- المساواة

بين الجنسين في التعليم- تنمية الوعي بالتغير المناخي والتفكير المستقبلي)، في حين تناولته الدراسة الحالية من خلال العلاقة بين هذا المتغير (كمتغير تابع) والمشاركة بين القطاع العام والخاص (كمتغير مستقل) بالاتفاق مع دراسة (مصطفى، ٢٠٢١).

- اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في دراسات الحالة، حيث تناولت الدراسة الحالية عملاء الهيئة العامة للرعاية الصحية بمحافظة الاسماعيلية، في حين اتجهت الدراسات السابقة دراسة حالات (جامعة الجزائر- ماليزيا الهيئات المتعاقدة بولاية تڤرت بالجزائر).

- استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في بلورة الفكرة البحثية للدراسة وصياغة مشكلة البحث، وتحديد أهدافها وفروضها وكذا أهميتها والمنهج العلمي المتبع

٣- الدراسة الاستطلاعية.

حتى يمكن للباحث من بلورة المشكلة البحثية أجرى دراسة استطلاعية على مرحلتين على النحو التالي:

١-دراسة مكتبية: تتمثل في الكتب والدوريات والمقالات والتقارير المرتبطة بموضوع الدراسة.

٢- دراسة تحليلية: تمثلت في إجراء مقابلات مع العاملين ، تم من خلالها توزيع استمارات استقصاء على عينة (٣٠) مفردة ، وكانت نتائجها وفقاً لما يلي:

جدول رقم (١)

قائمة الاستقصاء المتعلقة بالدراسة الإستطلاعية.

م	العبارة	إجابة المستقصى منه
١	يتم وضع آليات تعاون بين القطاعين العام والخاص بناء على دراسات ميدانية دقيقة.	
٢	تخضع اتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والخاص لمراجعات دورية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.	
٣	يتم إشراك (المستشفيات، الأطباء، المرضى) في تحديد أولويات الشراكة الصحية .	
٤	يتم تطبيق معايير قياسية موحدة للجودة بين كافة المؤسسات الصحية.	

م	العبارة	إجابة المستقصى منه
٥	انعكست الشراكة بين القطاع العام والخاص بشكل إيجابي على تقليل قوائم الانتظار في المؤسسات الصحية.	
٦	تعتمد الشراكة على نماذج إدارية لتحقيق التنمية الصحية المستدامة.	
٧	أدت الشراكة إلى التحسين المستمر للخدمات الصحية.	
٨	تراعي الشراكة معايير الجودة الشاملة في الخدمات الصحية.	
٩	تسعى الشراكة إلى تلبية احتياجات المجتمع الصحية الذي تنشط فيه.	

المصدر: إعداد الباحث.

وبتحليل إجابات المستقصى منهم تبين الآتي:

- أفاد ٦٥٪ من أفراد العينة بقصور وضع آليات تعاون بين القطاعين العام والخاص بناء على دراسات ميدانية دقيقة، بينما أفاد ٣٥٪ من أفراد العينة بوضع تلك الآليات.
- نفى ٨٥٪ من أفراد العينة خضوع اتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والخاص لمراجعات دورية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بينما، قرر ١٥٪ من أفراد العينة خضوع تلك الاتفاقيات للمراجعة الدورية بصفة مستمرة.
- أجاب ٧٥٪ من العينة بأنه لا يتم إشراك (المستشفيات، الأطباء، المرضى) في تحديد أولويات الشراكة الصحية، بينما أجاب ٢٥٪ من أفراد العينة بمشاركة.
- يرى ٦٠٪ من أفراد العينة بوجود قصور في تطبيق معايير قياسية موحدة للجودة بين كافة المؤسسات الصحية، بينما يرى ٣٠٪ من أفراد العينة بعدم وجود مثل هذا القصور، ويرى ١٠٪ أنه لا يعرف.
- يرى ٧٠٪ من أفراد العينة أن الشراكة بين القطاع العام والخاص لم تنعكس شكل إيجابي على تقليل قوائم الانتظار في المؤسسات الصحية، بينما يرى ٣٠٪ أنها أدت إلى تقليل قوائم الانتظار.
- أفاد ٧٥٪ من أفراد العينة أن الشركة لا تعتمد على نماذج إدارية لتحقيق التنمية الصحية المستدامة، بينما يرى ٢٥٪ اعتمادها على تلك النماذج.

- أفاد ٦٥٪ من أفراد العينة أن الشراكة لم تؤدي إلى التحسين المستمر للخدمات الصحية، بينما يرى ٣٥ ٪ أنها أدت إلى هذا التحسين.

- أفاد ٦٠٪ من أفراد العينة قصور مراعاة الشراكة لمعايير الجودة الشاملة في الخدمات الصحية، بينما يرى ٤٠٪ مراعاة تلك المعايير.

- أفاد ٦٥٪ أن الشراكة لم تؤدي إلى تلبية إحتياجات المجتمع الصحية الذي تنشط فيه، بينما يرى ١٥ ٪ أنها أدت إلى تلبية تلك الإحتياجات، ورأى ٢٠٪ من أفراد العينة بأنه لا يعرف.

ومن خلال التحليل السابق للدراسة الإستطلاعية يتبين قصور التنمية المستدامة للخدمات الصحية وكذا ضعف في شراكة القطاع العام والقطاع الخاص في المجال الصحي.

٤- مشكلة الدراسة.

في ضوء استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ونتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث، فإن مشكله هذه الدراسة يمكن تجسيدها بصورة رئيسية في قصور التنمية المستدامة نتيجة ضعف الشراكة بين القطاع العام والخاص في القطاع الصحي ، متمثلة في انخفاض أبعاد (التخطيط والتنظيم – الكفاءة والجودة – التمويل والاستدامة – رضا المستفيدين).

٤- أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية " من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل أثر التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد المشاركة بين القطاع العام والخاص على التنمية المستدامة بالهيئة محل الدراسة.

- تحليل أثر الكفاءة والجودة كأحد أبعاد المشاركة بين القطاع العام والخاص على التنمية المستدامة بالهيئة محل الدراسة.

- تحليل أثر التمويل والاستدامة كأحد أبعاد المشاركة بين القطاع العام والخاص على التنمية المستدامة بالهيئة محل الدراسة.

- تحليل أثر رضا المستفيدين كأحد أبعاد المشاركة بين القطاع العام والخاص على التنمية المستدامة بالهيئة محل الدراسة

- التوصل إلى توصيات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع الصحي نتيجة التوجه نحو تفعيل المشاركة بين القطاع العام والخاص.

٥- أهمية الدراسة.

تبلور أهمية الدراسة في الإسهامات التي من المتوقع أن تقدمها على المستوى العلمي والعملي وتتمثل فيما يلي:

١/٥ الأهمية العلمية.

يستمد البحث أهميته العلمية باعتبارة من الدراسات القليلة التي تناولت الربط بين الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين التنمية المستدامة بالقطاع الصحي، من خلال منهجية علمية متكاملة تضيف إلى المكتبة العربية جهداً متواضعاً في هذا المجال.

٢/٥ الأهمية العملية.

ترجع الأهمية العملية لموضوع الدراسة فيما يلي.

- التعرف على مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة نتيجة التوجه نحو تبني منهج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فضلاً عما تسفر عنه الدراسة من توصيات تفيد صانعي القرار في القطاع الصحي في تحسين خدماته والتغلب على بعض التحديات الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية.

- أهمية الدراسة الميدانية ومجال التطبيق، حيث إدارة الرعاية الصحية بمنظومة التأمين الصحي الشامل بمصر مستقبل وحاضر الهيئات الصحية المتطورة إدارياً بجمهورية مصر العربية.

- يعتبر البحث محاولة جادة قد تُسهم في تطوير هيئة الرعاية الصحية بمنظومة التأمين الصحي الشامل بمصر وتحقيق التميز لها من خلال تحقيق مستويات عالية، مما يسهم في تحقيق وزيادة الكفاءة والفاعلية التنظيمية لتلك المنظومة.

٦- فروض الدراسة.

تسعى الدراسة إلى اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

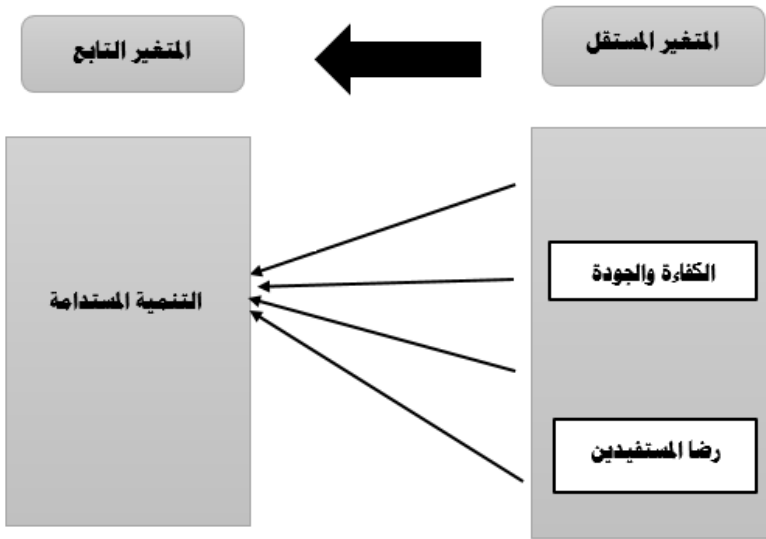
أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على تحقيق التنمية المستدامة

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

ويوضح الشكل التالي نموذج متغيرات البحث، على النحو التالي.



شكل رقم (١)
نموذج الدراسة

٧- منهجية الدراسة.

أ- مجتمع الدراسة وعينة الدراسة. يتمثل مجتمع الدراسة في العملاء المترددين على الهيئة العامة للرعاية الصحية بمحافظة الأسمايلية، وقد وتم تحديد عينة الدراسة من العملاء وفقا للمعادلة التالية حيث أن مجتمع الدراسة لا نهائي وفقا لما يلي: (حميدة، ٢٠١٦)

$$n = \left[\frac{Z\alpha/2}{E} \right]^2 pq$$

n حجم العينة.

Z 1.96 (قيمة معلومة من جدول التوزيع الطبيعي).

P نسبة الصفة المتوافرة في المجتمع محل الدراسة.

q النسبة العكسية (عدم توافر الصفة) $= 1 - P$.

E 0.05. الخطأ المسموح به.

$$n = \left[\frac{1.96}{0.05} \right]^2 \cdot 0.9 \times 0.1 = 139$$

ب- طرق جمع البيانات

سيتم جمع البيانات النظرية عن طريق المراجع والدوريات بالإضافة إلى الإحصاءات والبيانات الرسمية، كما يتم جمع البيانات الميدانية من بعض المصادر السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى ما سيتم جمعه عن طريق الاستقصاء الموجه إلى عينة الدراسة.

ج- تحليل البيانات.

سيتم إجراء التحليل بعد إتمام إجراءات جمع الاستقصاء، وباستخدام برنامج الحزمة المتقدمة للتحليل الإحصائي (SPSS, v.26) بحيث سيتم استخدام الأدوات التحليلية التالية:

- اختبار الفا- كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الاستقصاء.

- المتوسطات الحسابية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابة عينة الدراسة تجاه أبعاد متغيري الدراسة.

- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

- معامل الاختلاف بين اجابات المستقصى منهم.

- اختبار Simple Regression، وذلك لقياس معامل الاقتران بين متغيرات الدراسة للاستدلال على مدى قوة العلاقة فيما بينهم.

د- متغيرات الدراسة وأساليب قياسها.

تتعلق البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة بمجموعة المتغيرات الرئيسية، واعتمد الباحث في قياس هذه المتغيرات علي مجموعة من المقاييس التي احتوت كل منها مجموعة من العبارات لقياس كل متغير، وتم قياس الوزن النسبي لكل عبارة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي حيث تراوحت

موافقة المستقصي منهم علي عبارات كل مقياس من (غير موافق تماما = (١) إلي (موافق تماما = ٥)، وفيما يلي توضيح لمتغيرات البحث والمقاييس التي اعتمد عليها الباحث.

- مقياس الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

اعتمد الباحث في قياس هذا المتغير علي المقياس الذي قدمته دراسته كل من "(الرشيد ، ٢٠٢٣) ، (قطب، ٢٠٢٣) ، (فرهاد، ٢٠٢٣) ، وتم تطويره بما يتناسب مع بيئة التطبيق ، علي اعتبار أن هذا المقياس من أكثر المقاييس التي ثبت صدقها وثباتها ، ويتكون المقياس من (١٦) عبارة موزعة علي الأبعاد الأربعة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص المتمثلة في التخطيط والتنظيم، الكفاءة والجودة ، التمويل والاستدامة ، رضا المستفيدين ، وذلك بواقع أربعة عبارات لكل بعد.

- مقياس التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة في قياس هذا المتغير علي المقياس الذي قدمته دراسته (Iqbal, 2024) ، (Jacobs, 2023)، (هرموزى، ٢٠٢٤) وتم تطويره بما يتناسب مع بيئة التطبيق علي اعتبار أن هذا المقياس من أكثر المقاييس التي ثبت صدقها وثباتها ، ويتكون هذا المقياس من (١٠) عبارات.

٨- محددات الدراسة.

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

أ- الحدود الزمنية:

تغطي دراسة الباحث الفترة من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٥ وهي الفترة التي تضمنت بدء العمل بإدارة الرعاية الصحية بمنظومة التأمين الطبى الشامل.

ب- الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية فى محافظة الأسماعيلية ، وهى إحدى المحافظات التى شهدت تطبيق منظومة التأمين الطبى الشامل، ولسهولة تواصل الباحث مع العاملين بها.

ج- الحدود الموضوعية:

تبحث هذه الدراسة فى أثر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى تحقيق التنمية المستدامة بإدارة الرعاية الصحية بمنظومة التأمين الصحى الشامل بمحافظة الاسماعيلية.

٩- الإطار الميداني للدراسة.

١/٩ تقييم الصديق والثبات

بعد أن أصبح الإستقصاء في صورته النهائية تم تطبيقه على عينة الدراسة حيث تبين ارتفاع معدلات الصديق لمتغيرات الدراسة، وهو ما يشير إلى صديق أداة الدراسة، وفقاً للجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

معاملات صديق أداة الدراسة

معامل الصديق	عدد العبارات	عدد الاستمارات	محاور الاستقصاء
٨٩٦.	١٦	١٣٠	المحور الأول (المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص)
٨٨٢.	١٠	١٣٠	المحور الثاني (التنمية المستدامة)
٩٧٣.	٢٦	١٣٠	المحور العام للإستقصاء

المصدر: إعداد الباحث.

وقد اتضح من التحليل الإحصائي ارتفاع معاملات الثبات لكل من مقياس الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، التنمية المستدامة وهو ما يعني بأنها ذات دلالة جيدة لأغراض البحث بحيث يمكن الاعتماد عليها لقياس ما أعدت لأجلة، كما يمكن من خلالها تعميم نتائج الدراسة الميدانية، وفقاً للجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

معاملات ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات	عدد العبارات	عدد الاستمارات	محاور الاستقصاء
٨٠٣.	١٦	١٣٠	المحور الأول (المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص)
٧٧٩.	١٠	١٣٠	المحور الثاني (التنمية المستدامة)
٩٤٦.	٢٦	١٣٠	المحور العام للإستقصاء

المصدر: إعداد الباحث.

أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على تحقيق التنمية المستدامة

٢/٩ تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية واختبارات الفروض:

تسعى الدراسة من خلال ذلك إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبارات الفروض في ضوء البيانات التي تم الوصول إليها وفقاً لاستجابات عينة الدراسة، والتي سيتم من خلالها تحديد العلاقة بين الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتنمية المستدامة وفقاً لما يلي:

١/٢/٩ نتائج التحليل الوصفي للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

١- تحليل وتفسير نتائج المحور الأول المتعلق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

اعتمدت الدراسة في قياس أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص على العبارات من (١ - ١٦)، ويوضح الجدول رقم (٤) استجابات عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على هذه الأبعاد وفقاً لما يلي:

جدول رقم (٤) استجابات مفردات عينة الدراسة للعبارات الدالة على الشراكة بين القطاع العام والخاص

مسلّس	بيان العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	يتم وضع آليات تعاون بين القطاعين العام والخاص بناء على دراسات ميدانية دقيقة.	٢,١٠	١,٢٠٠٨٨	٪٣١
٢	هناك وضوح في الأدوار والمسؤوليات لكل طرف من أطراف الشراكة الصحية.	١,٩٦	١,٠٩١٦١	٪٢٧
٣	تخضع اتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والخاص لمراجعات دورية لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.	١,٧٨	٠,٨٠٨٦٥	٪١٩
٤	يتم إشراك (المستشفيات، الأطباء، المرضى) في تحديد أولويات الشراكة الصحية.	٢,٠٧	١,١٨٥٤٩	٪٣٠
التخطيط والتنظيم		٢,١٨	٠,٦٠١٩٨	٪١٦
٥	اسهمت الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحسين كفاءة استخدام الموارد الصحية.	١,٨٥	٠,٨٤٨١١	٪٢٠
٦	تم تطبيق معايير موحدة للجودة بين المؤسسات الصحية العامة والخاصة.	٢,١٩	١,١٧٨٦	٪٣١
٧	اتاحت الشراكة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة بشكل أسرع.	١,٨٨	٠,٩٧١٤٥	٪٢٤
٨	انعكست الشراكة بشكل إيجابي على تقليل قوائم الانتظار في المستشفيات.	٢,١٠	١,٢٠٣٢٤	٪٣١
الكفاءة والجودة		١,٨٠	٠,٧٩٠٩٧	٪١٩

جدول رقم (٤) استجابات مفردات عينة الدراسة للعبارة الدالة على المشاركة بين القطاع العام والخاص

مسلسل	بيان العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
٩	وفرت الشراكة الاستقرار المالي مما أدى إلى استدامة الخدمات الصحية.	١,٨٦	٠,٩٧٨٦٧	٪٢٤
١٠	تم توجيه الاستثمارات إلى المجالات الأكثر احتياجاً بناءً على بيانات ميدانية دقيقة.	٢,٠٣	١,٠٧٨٨٩	٪٢٧
١١	توجد شفافية في إدارة الموارد المالية ضمن إطار الشراكة.	١,٧٥	٠,٨٣٥	٪٢٠
١٢	أسهمت الشراكة في تقليل العبء المالي على الدولة دون التأثير على جودة الخدمة الصحية.	١,٩٧	١,٠٥٢٣٣	٪٢٦
التمويل والاستدامة		١,٩٤	٠,٧٦٨٦٣	٪١٨
١٣	هناك شعور لدى مقدمو الخدمة الصحية بالرضا عن المشاركة بين القطاعين العام والخاص.	١,٧٠	٠,٦٠٧٦٤	٪١٤
١٤	عززت الشراكة ثقة العملاء المستفيدين في جودة الخدمات الصحية المقدمة.	١,٥٢	٠,٦٤٠٠١	٪١٤
١٥	يتم التعامل مع شكاوى المرضى بفعالية ضمن إطار الشراكة.	١,٧٢	٠,٦٧٨٨٩	٪١٦
١٦	هناك تواصل فعال بين الجهات المشاركة لضمان التحسين المستمر للأداء الصحي.	١,٧٢	٠,٨١٦١	٪١٩
رضا المستفيدين		١,٦٩	٠,٤٧٠١٨	٪١١
الشراكة بين القطاع العام والخاص		٢,٣٤	٠,٣٩٥٥٣	٪١٢

المصدر: إعداد الباحث، نتائج برنامج Spss

يوضح الجدول رقم (٤) بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لفقرات محور أبعاد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومن خلال قيم المتوسطات الحسابية تبين أن آراء أفراد العينة اتجهت نحو الضعيف جدا في بعض الفقرات والضعيف في بعضها الآخر كما أن قيم معاملات الاختلاف تبين أنها تتراوح ما بين (٢٤٪ - ٣١٪) في بعض الفقرات أي أنها واضحة جدا لتلك الفقرات فقد تجاوزت النسبة (٢٠٪) مما أشار إلى التششت الواضح جدا بين آراء أفراد العينة وعدم الإجماع على رأى واحد بالنسبة لهذه الفقرات، بينما تراوحت تلك القيم ما بين (١٤٪ - ١٩٪) لبعض العبارات الأخرى مما أشار إلى التششت المحدود لأفراد العينة في الموافقة على تلك العبارات.

أما على مستوى المحور الكلى (التخطيط والتنظيم) فقد تبين أن متوسط آراء أفراد العينة بلغ (٢,١٨) بانحراف معياري يساوى (٠,٦٠١٩٨) كما أن معامل الاختلاف قد بلغت قيمته (١٦٪) وهى درجة اختلاف جيدة وتشير إلى اختلاف محدود في الموافقة على هذا المحور.

وبتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة وضعيفة جدا وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابيه تتراوح ما بين (١,٧٨ - ٢,١٠)، بتوصيف ضعيف وضعيف جدا وقد بلغ المتوسط العام لتلك العبارات (٢,١٨) طبقا لتقدير عينة الدراسة وتقع بمنطقة الضعف، مما يدل على اتجاه أفراد العينة إلى وجود قصور في بعد التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص بالهيئة محل الدراسة.

وعلى مستوى المحور الكلى (الكفاءة والجودة) فقد تبين أن متوسط آراء أفراد العينة بلغ (١,٨٠) بانحراف معياري يساوى (٠,٧٩٠٩٧) كما أن معامل الاختلاف قد بلغت قيمته (١٩٪) وهى درجة اختلاف جيدة وتشير إلى اختلاف محدود لأفراد العينة في الموافقة على هذا المحور.

وبتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابيه تتراوح ما بين (١,٨٥ - ٢,١٩)، وقد بلغ المتوسط العام لتلك العبارات (١,٨٠) طبقا لتقدير عينة الدراسة وتقع بمنطقة الضعف، مما يدل على وجود قصور في بعد الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص بالهيئة محل الدراسة.

أما على مستوى المحور الكلى (بعد التمويل والاستدامة) فقد تبين أن متوسط آراء أفراد العينة بلغ (١,٩٤) بانحراف معياري يساوى (٠,٧٦٨٦٣) كما أن معامل الاختلاف قد بلغت قيمته (١٨٪) وهى درجة اختلاف أشارت إلى تشتت محدود بين آراء اتجاه أفراد العينة في الموافقة على هذا المحور.

وبتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة جدا وضعيفة وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابيه تتراوح ما بين (١,٧٥ - ٢,٠٣)، وقد بلغ المتوسط العام لتلك العبارات (١,٩٤) طبقا لتقدير عينة الدراسة وتقع بمنطقة الضعف، مما يدل على اتجاه أفراد العينة إلى وجود قصور في بعد التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص بالهيئة محل الدراسة.

وعلى مستوى المحور الكلى (رضا المستفيدين) فقد تبين أن متوسط آراء أفراد العينة بلغ (١,٦٩) بانحراف معياري يساوى (٠,٤٧٠١٨) كما أن معامل الاختلاف قد بلغت قيمته (١١٪) وهى درجة اختلاف جيدة وتشير إلى وجود اختلاف محدود من قبل أفراد العينة في الموافقة على هذا المحور، وتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة جدا وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابيه تتراوح ما بين (١,٥٢ - ١,٧٢)، بتوصيف ضعيف جدا وقد بلغ المتوسط العام لتلك العبارات (١,٦٩) طبقا لتقدير عينة الدراسة

وتقع بمنطقة الضعف، مما يدل على وجود قصور في بعد رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص بالهيئة محل الدراسة.

٢- تحليل وتفسير نتائج المحور الثاني المتعلق بالتنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة في قياس أبعاد التنمية المستدامة على العبارات من (١٧ - ٢٦)، ويوضح الجدول رقم (٥) استجابات عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على هذه الأبعاد وفقاً لما يلي:

جدول رقم (٥) استجابات مفردات عينة الدراسة للعبارات الدالة على التنمية المستدامة

مسلسل	بيان العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١٧	أجد أن هناك فرصاً متزايدة للحصول على تعليم جيد في مجتمعي.	١,٧٧	٠,٧٤٦٨٩	%١٨
١٨	أجد أن هناك فرصاً متزايدة للحصول على تعليم مجاني في مجتمعي.	٢,٠١	١,٠٢٥٥٢	%٢٦
١٩	لدى المواطنين القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بسهولة.	٢,٠٠	١,٠٧٩٣٩	%٢٧
٢٠	أعتقد أن هناك جهوداً واضحة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات العمل.	١,٨٣	١,٠٢٣١٢	%٢٥
٢١	أعتقد أن هناك جهوداً واضحة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم.	١,٨٤	١,٠٥٦٣٧	%٢٥
٢٢	ألاحظ أن هناك خطوات ملموسة للحد من الفقر.	١,٧٩	١,١٠٢٠٨	%٢٦
٢٣	هناك خطوات ملموسة لتوفير فرص العمل.	٢,٠٦	٠,٩٧١٧٩	%٢٥
٢٤	أرى تحسناً في البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات العامة.	١,٩٦	٠,٩٨٧٢٣	%٢٤
٢٥	أشعر بأن هناك زيادة في الوعي المجتمعي حول أهمية الرعاية الصحية.	١,٨٣	٠,٨٨٦٤١	%٢١
٢٦	أعتقد أن هناك تحسينات في نظم الحوكمة والمساءلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.	٢,١٧	١,٠٩٠٠٨	%٢٨
	التنمية المستدامة	٢,١٨	٠,٥٣٤١٧	%١٤

المصدر: إعداد الباحثة، نتائج برنامج Spss

يوضح الجدول رقم (٥) بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لفقرات محور التنمية المستدامة ومن خلال قيم المتوسطات الحسابية تبين أن آراء أفراد العينة أُنْجَهِتْ نحو الضعف في معظم الفقرات والضعف جدا في بعضها الآخر كما أن قيم معاملات الاختلاف تراوحت ما بين (٢١٪- ٢٨٪) أى أنها واضحة لتلك الفقرات فقد تجاوزت النسبة (٢٠٪) مما أشار إلى أن التشتت الواضح بين آراء أفراد العينة وعدم الإجماع على رأى واحد بالنسبة لهذه الفقرات، بينما بلغت قيمة معامل الاختلاف للعبارة رقم (١٧) (١٨٪) مما أشار التشتت المحدود لأفراد العينة في الموافقة على تلك العبارة.

وقد بلغ متوسط آراء أفراد العينة (٢,١٨) بانحراف معياري يساوى (٠,٥٣٤١٧) كما أن معامل الاختلاف قد بلغت قيمته (١٤٪) وهى درجة اختلاف جيدة وتشير إلى تشتت محدود لأفراد العينة في الموافقة على هذا المحور.

وبتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة وضعيفة جدا للعبارة رقم (١٧)، وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابية تتراوح ما بين (١,٧٧- ٢,١٧)، بتوصيف ضعيف وضعيف جدا وبما أن المتوسط العام لتلك العبارات (٢,١٨) طبقا لتقدير عينة الدراسة ويقع بمنطقة الضعف، مما يدل على اتجاه أفراد العينة إلى وجود قصور في التنمية بالهيئة محل الدراسة.

٢/٢/٩ - أختبارات الفروض:

تستخدم اختبارات الفروض الإحصائية لاتخاذ قرار ما بقبول أو رفض تلك الفروض، وللتحقق من صحة أى فرض يتم سحب عينه عشوائية من مجتمع الدراسة ويجرى التحليل اللازم لتقدير قيمة المؤشر الذى يتناوله الفرض محل البحث ثم يتم مقارنة تلك القيمة التقديرية مع القيمة المفترضة لاتخاذ القرار الملائم.

وفي ضوء ذلك تسعى الدراسة لاختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

للتأكد من صحة هذا الفرض يوضح الجدول التالى نموذج العلاقة بين التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية ، على النحو التالى:

جدول رقم (٦)

تقديرات نموذج الإنحدار البسيط لأثر التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	F	المنوي
التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص	التنمية المستدامة	.871	.758	1146.035	.000 ^b

المصدر: بمعرفة الباحث، البرنامج الإحصائي، Spss

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية بين التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٨٧١)، وقد تبين من معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لإختبار هذا الفرض إستنادا إلى قيمة (F) والبالغة، (١١٤٦,٠٣٥)، وهي داله إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٥)، ويتضح من نفس الجدول أن التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا النموذج تفسر ما مقداره (٧٥,٨٪) من التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٧٥٨)، وبملاحظة أن قيمة الإحتمال ($p=0.000 < \alpha=0.05$) يتبين وجود أثرا هاما ذا دلالة إحصائية للمتغير المستقل على التابع، وقبول الفرض القائل بوجود علاقة ذا دلالة إحصائية بين التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

للتأكد من صحة هذا الفرض يوضح الجدول التالي نموذج العلاقة بين الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية ، على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

تقديرات نموذج الانحدار البسيط لأثر الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	F	المعنوية
الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص	التنمية المستدامة	.722	.521	178.892	.000 ^b

المصدر: بمعرفة الباحث، البرنامج الإحصائي، Spss

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية بين الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.722)، وقد تبين من معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لإختبار هذا الفرض إستنادا إلى قيمة (F) والبالغة (178.892)، وهى داله إحصائيا عند مستوى دلالة (0.000)، ويتضح من نفس الجدول أن الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص فى هذا النموذج تفسر ما مقداره (52.1%) من التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.521)، وبملاحظة أن قيمة الإحتمال ($p=0.000 < \alpha=0.05$) يتبين وجود أثرا هاما ذا دلالة إحصائية للمتغير المستقل على التابع، وقبول الفرض القائل بوجود علاقه ذا دلالة إحصائية بين الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

للتأكد من صحة هذا الفرض يوضح الجدول التالى نموذج العلاقة بين التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية ، على النحو التالى:

جدول رقم (٨)

تقديرات نموذج الإنحدار البسيط لأثر التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	F	المعنوية
التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص	التنمية المستدامة	.793	.630	620.413	.000 ^b

المصدر: بمعرفة الباحث، البرنامج الإحصائي، Spss

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية بين التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٩٣)، وقد تبين من معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لإختبار هذا الفرض إستنادا إلى قيمة (F) والبالغة، (٦٢٠,٤١٣)، وهي داله إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٥)، ويتضح من نفس الجدول أن التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا النموذج تفسر ما مقداره (٦٣٪) من التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (٠.٦٣٠)، وبملاحظة أن قيمة الإحتمال (p=0.000<a=0.05) يتبين وجود أثرا هاما ذا دلالة إحصائية للمتغير المستقل على التابع، وقبول الفرض القائل بوجود علاقة ذا دلالة إحصائية بين التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

للتأكد من صحة هذا الفرض يوضح الجدول التالي نموذج العلاقة بين رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية ، على النحو التالي:

جدول رقم (٩)

تقديرات نموذج الانحدار البسيط لأثر رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	F	المعنوية
رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص	التنمية المستدامة	.854	.730	346.190	.000 ^b

المصدر: بمعرفة الباحث، البرنامج الإحصائي، Spss

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية بين رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.854)، وقد تبين من معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لإختبار هذا الفرض إستنادا إلى قيمة (F) والبالغة، (346.190)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، ويتضح من نفس الجدول أن رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا النموذج تفسر ما مقداره (73٪) من التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.730)، وبملاحظة أن قيمة الاحتمال (p=0.000<a=0.05) يتبين وجود أثرا هاما ذا دلالة إحصائية للمتغير المستقل على التابع، وقبول الفرض القائل بوجود علاقة ذا دلالة إحصائية بين رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

١٠- مناقشة النتائج.

١/١٠ نتائج اختبارات الفروض.

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.
- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الكفاءة والجودة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.
- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل والاستدامة كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين رضا المستفيدين كأحد أبعاد الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرعاية الصحية.

٢/١٠ نتائج التحليل الوصفي.

أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى:

أ- قصور أبعاد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالهيئة محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى:

١- ضعف التخطيط والتنظيم كأحد أبعاد بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وذلك نتيجة إلى:

ضعف وضع آليات تعاون بين القطاعين العام والخاص بناء على دراسات ميدانية دقيقة، وكذا وجود غموض في الأدوار والمسؤوليات لكل طرف من أطراف الشراكة الصحية، بالإضافة إلى قصور خضوع اتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والخاص لمراجعات دورية لضمان تحقيق الأهداف المنشودة، كما أنه لا يتم إشراك (المستشفيات، الأطباء، المرضى) في تحديد أولويات الشراكة الصحية.

٢- ضعف الكفاءة والجودة كأحد أبعاد بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وذلك نتيجة إلى: قصور إسهام الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحسين كفاءة استخدام الموارد الصحية، كما انه لا تم تطبيق معايير موحدة للجودة بين المؤسسات الصحية العامة والخاصة، بالإضافة إلى ضعف اتاحة الشراكة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة بشكل أسرع، ونتيجة لذلك لم تنعكس الشراكة بشكل إيجابي على تقليل قوائم الانتظار في المستشفيات.

٣- ضعف التمويل والاستدامة كأحد أبعاد بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وذلك نتيجة إلى:

قصور توفير الشراكة الاستقرار المالي الذي يؤدي إلى استدامة الخدمات الصحية، كما ان هناك ضعف في توجيه الاستثمارات إلى المجالات الأكثر احتياجًا بناء على بيانات ميدانية دقيقة، بالإضافة إلى عدم وجود شفافية في إدارة الموارد المالية ضمن إطار الشراكة، ونتيجة لذلك لم تسهم الشراكة في تقليل العبء المالي على الدولة دون التأثير على جودة الخدمة الصحية.

٤- ضعف رضا المستفيدين كأحد أبعاد بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وذلك نتيجة إلى:

وجود شعور متنامى لدى مقدمو الخدمة الصحية بعدم الرضا عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما أن الشراكة لم تعزز ثقة العملاء المستفيدين في جودة الخدمات الصحية المقدمة، بالإضافة إلى أنه لا يتم التعامل مع شكاوى المرضى بفعالية ضمن إطار الشراكة، وقد اتجهت آراء عينة الدراسة إلى أن قصور وجود تواصل فعال بين الجهات المشاركة لضمان التحسين المستمر للأداء الصحي.

ب- قصور التنمية المستدامة بالهيئة محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى:

ضعف فرص الحصول على تعليم جيد ومجاني في المجتمع، كما لا يوجد لدى المواطنين القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بسهولة، بالإضافة إلى وجود قصور في الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات العمل أو التعليم، وقد اتجهت آراء عينة الدراسة إلى أن هناك ضعف في خطوات الحد من الفقر أو توفير فرص العمل، كما أشارت تلك الآراء أيضا بعدم وجود تحسن في البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات العامة أو وجود زيادة في الوعي المجتمعي حول أهمية الرعاية الصحية، بالإضافة إلى اعتقاد آراء العينة بضعف نظم الحوكمة والمساءلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

١١- التوصيات.

اعتمادا على ما تم التوصل إليه من نتائج، يقدم الباحث التوصيات التالية لما يلي :

أ- وضع استراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في كافة القطاعات الحيوية لاسيما قطاعات البنية التحتية، وكذا المجالات الصحية وبما يحقق الأهداف التنموية المستدامة، وزيادة النمو الاقتصادي، وتوليد فرص عمل جديدة، ورفع جودة الخدمات المقدمة وتقليل تكلفتها، ونقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في كافة المجالات التنموية.

ب- إعداد الأطر القانونية، والتشريعية، والتنظيمية، اللازمة لنجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص وتحديد مهام ومسؤوليات الجهات المعنية، وتنفيذ الالتزامات الواردة في تلك الأطر بكفاءة، مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية التي من شأنها أن تحقيق أهداف الشراكة.

ج- إنشاء لجان للشراكة بين القطاعين العام والخاص تعمل تحت إشراف مكتب رئاسة الوزراء على أن تكون مهمتها إدارة المناقصات، والإشراف على إبرام العقود، ومتابعة تنفيذ أعمال مشروعات الشراكة.

د- نشر ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورفع درجة الوعي بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص كشريك في التنمية، وتمكين المجتمع المدني والمؤسسات الصحية كطرف أساسي في عملية الشراكة لضمان الالتزام بشروط العقود بين القطاع العام والقطاع الخاص.

هـ- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

١٢- البحوث المستقبلية المقترحة:

تتمثل البحوث المستقبلية المقترحة فيما يلي:

- دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التغطية الصحية الشاملة.
- أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على تحسين مشروعات البنية الأساسية.
- دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعزيز التوجه الريادي للمنظمة.
- دور التعليم في تعزيز التنمية المستدامة.
- دور المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة.
- أثر الحوكمة على التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

- أولا : المراجع باللغة العربية :
- بلمهدى، طارق (٢٠٢٢). الشراكة بين القطاع العام والخاص: التجربة الماليزية نموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، ٦(٢).
- بو عيسى، سمير (٢٠٢٣). إشكالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير المرافق العمومية بجامعة الجزائر، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٦(٣).
- الرشيد، عادل محمود (٢٠٢٣). المفاهيم، النماذج، التطبيقات، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- رشيد فرهاد (٢٠٢٣). المفاضلة بين القطاع العام والقطاع الخاص، دولة العراق نموذجا، أعمال المؤتمر: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مقارنة اقتصادية، قانونية، ميدانية، أبريل، ٢٠٢٣.
- الرشيد، عادل محمود (٢٠٢٣). إدارة المشاريع بين القطاعين العام والخاص، إدارة للتنمية، المنظمة العربية، الجزائر، ٣(٤).
- طاهر، قادري محمد (٢٠٢٣). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- عماري، عمار (٢٠٢٢). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،، المدة من ٧:٨ أبريل، جامعة سطيف، الجزائر.
- فرحات، عباس (٢٠٢٤). تقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء البنية التحتية في تركيا: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- قطب، مروان (٢٠٢٣). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إقامة وتشغيل البنية التحتية في لبنان، أعمال مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص، مقارنة اقتصادية وقانونية وميدانية، أبريل، ٢٠٢٣.
- ليلة، علي (٢٠٢٣). دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، مصر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- مصطفى، هشام (٢٠٢٣). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، ٣١(٤)، جامعة الأزهر، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdel Sattar , Sarah.(2023). The Effectiveness of a Program Based on Dimensions of Sustainable Development in Developing Climate Change Awareness and Future Thinking among Student Teachers in the Social Studies Department at the College of Education, Scientific Journal of the Faculty of Education - Assiut University, 39(2).
- Al-Adwani, Khaled Mutahar. (2023). Gender **equality in education and achieving sustainable development**, **Journal of Human and Educational**, 3(2).
- Gzirishyili, David .(2024): Participation in preparing the poverty Reduction and Economic Growth program in Georgia, the Secretariat of the Governmental Commission, Georgia, 12 Oct.
- Iqbal, Q., & Ahmad, N. H. (2024). Sustainable development: The colors of sustainable leadership in learning organization. *Sustainable Development*, 29(1).
- Jacobs, M. (2023). Sustainable Development, Capital Substitution and Economic Humility: A Response to Beckerman'. *Environmental Values* 4.
- Olssonan, G. Chang, R. (2023). The effect of implementation of education for sustainable development in Swedish compulsory schools assessing pupils' sustainability consciousness. Department of Environment and Life Sciences, Karlstad University, Karlstad, Sweden, 22(2).
- United Nation, (2022). Public Private Partnership": A new concept for infrastructure Development, Economic Commission for Europe, New York